# عندما يتحول الماء من مصدر للحياة إلى محرك للصراعات

أشرف الدخيلي

# عندما يتحول الماء من مصدر للحياة إلى محرك للصراعات

..... أشرف الدخيلي

قال بنجامين فرانكلين ذات مرة: "لا يدرك أحد قيمة الماء حتى تجف الآبار".

منذ القدم، لعب الماء - باعتباره مادة حياتية - دورًا حاسمًا في السياسات الدولية والوطنية. فعلى الرغم من أن كوكبنا في أغلبه أزرق، إلا أن 3٪ فقط من المياه المتاحة هي مياه عذبة، والجزء الأكبر غير متاح ومهدد بالتغيرات المناخية. ولهذا السبب، يعاني العديد من الدول، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الشح المائي. وقد زادت هذه الحالة الحرجة من حدة التنافس بين الدول للحصول على المياه، مما أدى إلى نشوب صراعات مائية. ولهذه الظواهر تأثيرات متعددة على مختلف المجالات الحيوية، بما في ذلك تونس، أين نشبت خلافات بسبب التوزيع غير العادل للمياه.

## 1. الماء، مورد استراتيجي تحت الضغط

بالإضافة إلى أهميته الأساسية في بقاء البشر وصحتهم، يعتبر الماء موردا حيويًا للزراعة والصناعة وجميع القطاعات الإنتاجية. ويشكل الوصول إلى المياه وتوفيرها وتوزيعها تحديات رئيسية نظرًا لأن الأمن المائي هو بلا شك أحد أركان الأمن الوطني والعالمي.

### 1.1. الماء كسلاح جيواستراتيجي

يعتبر الماء عنصرًا أساسيًا في الزراعة، التي تستهلك حوالي 70٪ من المياه العذبة [1] على مستوى العالم، وفقًا للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة زيادة بنسبة 50٪ في احتياجات الفلاحة للماء [2] بسبب الطلب العالمي المتسارع حيث يتعين على الفلاحة تلبية احتياجات سكان العالم من خلال زيادة الإنتاج. وفي المناطق التي تعاني من نقص في التساقطات، يعتبر الري وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي المستدام وتحقيق أقصى قدر من الفوائد. وهذا أمر مهم بشكل

[1] https://blogs.worldbank.org/fr/opendata/graphique-70-de-l-eau-douce-est-utilisee-pour-l-agriculture#:~:text=Dans%20la%20plupart%20des%20régions,prélèvements%20de%20ressources%20en%20eau.

[2] https://www.iaea.org/fr/themes/gestion-de-leau-en-agriculture#:~:text=La%20FAO%20prévoit%20que%20d,inconsidérée%20et%20des%20changements%20climatiques.

خاص بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل أساسي على الأنشطة الزراعية، بما في ذلك اقتصاد الدول النامية مثل الهند أين تمثل الفلاحة 16.8٪ [3] من الناتج المحلي الإجمالي وتونس أين تقدر هذه النسبة ب 10.1٪ [4].

ويساهم الماء بشكل كبير في عمليات التصنيع في العديد من القطاعات. ففي صناعة الأغذية، يتم استخدامه بشكل متكرر في تركيبة بعض المنتجات مثل المشروبات الغازية، كما يدخل في صيانة المعدات. إضافة إلى ذلك، يستخدم قطاع التعدين الماء في استخراج ومعالجة المعادن. وكمثال بارز على ذلك نذكر قضية استخراج الغاز الصخري في تونس في عام 2012 التي أثارت جدلاً حول التنقيب واستغلال احتياطيات الغاز الصخري. نتج عن هذه القضية انقسام الرأي العام التونسي إلى معسكرين سلط أحدهما الضوء على الفوائد الاقتصادية المحتملة للمشروع، بينما أعرب الآخر عن مخاوفه البيئية من تلوث المياه وتدهور الأراضي ونضوب الموارد المائية. ولهذا السبب، كانت الحكومة التونسية مضطرة - تحت الضغط- للتخلي عن المشروع، مبررة ذلك بضرورة إيجاد توازن بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات البيئية. أما في قطاع الطاقة، فتستخدم المحطات الحرارية أيضًا كميات كبيرة من الماء

[3] https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=IN
[4] https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=TN

لتبريد المولدات النووية. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يسيطر تبريد محطات الطاقة على نصف الاستخراجات المائية السنوية [5].

من هنا نلاحظ أن المياه تشكل مشغلا رئيسيا للدول لكنها يمكن أن تصبح كذلك أداة دبلوماسية فعالة. فالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة فيما يتعلق بالقضايا المائية تعزز التعاون الدولي، فهي تمكن من بدء عمليات التفاوض وفقًا لاحتياجات البلدان المختلفة ومصالحها. وبالتالي، يُنظر إلى المسائل المتعلقة بالمياه على أنها فرص ووسائل لتعزيز العلاقات الدبلوماسية. فالدول قادرة على التعاون معًا لتطوير مشاريع تعاون في مجال الموارد المائية وتبادل المعلومات حول الحالة الحالية للموارد والتكنولوجيات المؤهلة لحمايتها.

### 2.1. الماء، مادة ثمينة في خطر

يواجه الماء العديد من التحديات، لذلك يلعب الحفاظ على الموارد المائية دورا هاما في الأجندات الدبلوماسية خاصة في عالم يتسم بالتطور التكنولوجي والصناعي ويحتاج إلى كميات هائلة من الماء لدعم الإيقاع السريع لهذه التقدمات. ومن تداعيات ذلك،

[5] https://www.bfmtv.com/economie/entreprises/energie/la-consommation-d-eau-des-centrales-nucleaires-divisee-par-trois-dans-une-nouvelle-estimation-de-l-executif_AD-202303290679.html#:~:text=Pour%20ce%20qui%20est%20des,prélèvements%20totaux%20annuels%20en%20France.

وقوع البشر في فخ استنزاف الموارد ولعل صناعة النسيج ولا سيما صناعة السراويل هي مثال صارخ على ذلك حيث إن إنتاج سروال واحد في تونس يستهلك 55 لترًا من الماء، هذا دون الأخذ بعين الاعتبار مراحل دباغة الأقمشة[6].

وللتلوث أيضًا تأثير كبير على جودة الموارد المائية وتوفرها على مر السنوات الأخيرة. فقد تسبب تسرب المنتجات الكيميائية والمنتجات الزراعية الفاسدة ومياه الصرف الصحي غير المعالجة في تلويث البحار. وعلى امتداد السنوات الأخيرة كثرت التسربات النفطية الناجمة عن حوادث النقل واستغلال مواقع البترول، الأمر الذي أصبح يهدد توازنات العديد من النظم البيئية. ويعد تسرب النفط في خليج المكسيك عام 1979 واحدا من أكثر الحوادث تكلفة في تاريخ الإنسانية والتي تشكل تهديدًا حقيقيًا على البحار والطبقات المائية الجوفية، مما يجعل الماء غير صالح للاستخدام.

هذا وإن النمو السريع للسكان، والذي بلغ 8 مليارات نسمة في نوفمبر 2022، يشكل تهديدًا وتحديا رئيسيًا لتوفر المياه في المستقبل. وستشهد مصادر المياه طلبا متزايدا، في حين أن الموارد ستشهد نقصا فادحا. ووفقًا للأمم المتحدة، يعيش حوالي ربع

[6] https://ftdes.net/ar/le-secteur-textile-au-sahel-une-politique-industrielle-non-durable/

سكان الأرض في مناطق تواجه نقصًا مطلقًا في المياه كما أن حوالي 2.3 مليار شخص يعيشون في ظروف شح مائي صعبة، خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[7]. وقد تزداد هذه الأرقام بسبب استمرار النمو الديمغرافي وزيادة التدفقات الهجرية، مما قد يفرض ضغوطًا إضافية على إمدادات المياه والمواد الغذائية الزراعية.

وترتبط ندرة المياه أيضًا ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ حيث يتسبب تواتر الظواهر المناخية الصعبة مثل ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والجفاف في تفاقم الوضع العالمي الحرج فيما يتعلق بالموارد المائية. كما أن العلاقات الوثيقة بين الدول واستغلالها للأنهار نفسها أدى إلى تعرض المخزون العالمي للمياه للضغط الشديد، مما دفع عدة دول إلى إعلان حالة طوارئ مائية. وفي هذا السياق، شهدت ألمانيا في عام 2022 "صيفًا مليئًا بالأزمات" مما دفع هذه الدولة الأوروبية الى وضع استراتيجية لإدارة المياه بهدف التخفيف من الآثار الجسيمة للجفاف الذي أصاب 54٪ من أراضيها حتى اضطرت مدينة برلين لقطع الأشجار

[7] https://www.lesechos.fr/monde/enjeux-internationaux/le-stress-hydrique-touche-plus-dun-quart-des-habitants-de-la-planete-1918248

بسبب تراجع مستويات التساقطات[8] إلى أدنى منسوبها منذ سنوات، مما أدى إلى وفاة العديد من الأشجار.

تعود جميع هذه العوامل الضارة لتأثيرات الشح المائي الملموسة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالعطش وغياب الأمن الغذائي يهددان المنطقة في الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمة مياه غير مسبوقة. وتواجه الدول تحديات متزايدة في تلبية احتياجات شعوبها نظرًا للوضع الحرج وندرة الموارد المائية. ونتيجة لهذه الأوضاع، واجهت الحكومات العديد من التحديات في مجال الأمن المائي على الصعيدين الوطني والدولي فتم إبرام اتفاقات وبرامج شراكة تهدف إلى ضمان إدارة مياه فعالة، وخاصة في المناطق التي تتعرض لأزمة المياه بشكل أكبر. وفي المقابل، اندلعت نزاعات حول الموارد المائية قوضت الأمن الدولي.

## 2. الذهب الأزرق، مصدر للنزاعات

أصبح الوصول إلى الماء والتزود به وإدارته قضايا رئيسية تتصدر العلاقات الدولية. ويعتبر الماء حيويًا ومصدرًا للنزاعات بين الدول التي تتنافس بشدة من أجل التزود به.

[8] https://www.la-croix.com/Monde/Secheresse-Ville-Berlin-contrainte-couper-darbres-2022-07-31-1201227117

### 2.1. النزاعات الحدودية المتعلقة بالمياه

من أمثلة النزاعات بين الدول فيما يتعلق بالمياه نذكر حوض النيل، ونهر الأردن، ونهري دجلة والفرات. وعلى الرغم من وجود عدة تشابهات مختلفة في هذه النزاعات مثل الانتماء لنفس المنطقة ونفس الرهان، فإن لكل منها تاريخها الخاص وحدودها وعواملها المسببة والجهات المشاركة فيها.

- **<u>النزاع حوض النيل</u>**

يعتبر نهر النيل أكبر نهر في العالم، ويمتد على مسافة تزيد عن 6500 كيلومتر كما يمر عبر 11 دولة أفريقية ويحتوي على موارد مائية وفيرة تسهم بشكل كبير في اقتصادات هذه الدول. ولهذا السبب، يُعتبر مسألة جيوسياسية واستراتيجية رئيسية بالنسبة لها، وخاصة مصر والسودان وإثيوبيا، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الفلاحة. وفي هذا السياق، قررت إثيوبيا، التي تعتمد على الموارد المائية بشكل كبير لتنميتها بناء سد كبير في حوض النيل في عام 2011، والمعروف بـ"سد النهضة".

لم يكن هذا القرار مرحبا به على الإطلاق من قبل مصر بشكل خاص والدول التي رأت حصصها من المياه واستمرارية اقتصادها في ظل تزايد النمو السكاني مهددة. فزاد قرار بناء السد

من التوترات الموجودة سابقا في المنطقة الأفريقية، مثل حرب إثيوبيا وإريتريا والنزاع السوداني. ولم تكن أي من الأطراف المعنية مستعدة لتقديم تنازلات، معتبرة النيل قضية أمن قومي. وعلى الرغم من أن تبادل الاتهامات لم يؤد إلى اندلاع صراعات مباشرة، فإن محاولات التفاوض لم تكن ناجحة.

وفي الآونة الأخيرة، قامت مصر بتغيير استراتيجيتها عن طريق محاولة التواصل بشكل ودي مع بعض الأطراف المشاركة مباشرة في هذا النزاع. ومن خلال هذه الاستراتيجية، تحاول مصر تجريد إثيوبيا من حلفائها السابقين عن طريق ضمهم إلى معسكرها. ومن أمثلة ذلك، الاتفاق مع أوغندا في عام 2021[9] من أجل تبادل المعلومات العسكرية الضرورية لتعزيز الجهود المشتركة بين الدولتين الأفريقيتين في مكافحة الإرهاب. ويهدف هذا الاتفاق بشكل ضمني إلى "احتواء" إثيوبيا وعزلها وممارسة ضغط متزايد على حكومتها.

[9] https://www.aa.com.tr/fr/afrique/égypte-ouganda-un-accord-de-sécurité-sur-fond-de-tensions-autour-du-barrage-de-la-renaissance-/2202313#:~:text=L%27Ouganda%20a%20signé%20un,barrage%20de%20la%20Renaissance%20éthiopienne.

## ▪ النزاع على نهر الأردن

يعتبر الصراع حول توزيع موارد نهر الأردن واحدًا من أطول وأكثر الصراعات جدلًا على مر التاريخ. وفي سياق الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط، يعتبر هذا الصراع الأهم على المستويين الجيوسياسي والجيواستراتيجي. فنهر الأردن يتبع نظريًا أربعة دول: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وسوريا، ولبنان. ومع ذلك، تمتلك إسرائيل الجزء الأكبر من موارد المياه في النهر، وهو 30%. وعلى الرغم من أن 10% فقط من النهر يقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن هذا الاستحواذ يقوم شاهدا على تفرد صهيوني واضح يؤثر ليس فقط على العلاقات بين الدول المتاخمة، ولكن أيضًا على السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم جميع الوسائل غير المشروعة للسيطرة على التجهيزات المائية من أجل محطات توليد الكهرباء الخاصة به. وبالتالي، لجأ إلى الخيار العسكري من خلال شن العديد من الهجمات على الأردن وسوريا وجنوب لبنان خلال التسعينات. وكانت هذه الهجمات تهدف إلى استعادة السيطرة على مصادر المياه والوادي، وتدمير منشآت إمداد المياه مثل تلك التي في الأردن. وعلى الرغم من محاولات

السلام في الشرق الأوسط، لم يظهر هذا الكيان الغاشم والمعادي أية إرادة للتوصل إلى اتفاق، وحتى الحروب المسلحة مثل حروب الأيام الستة وحرب أكتوبر قد أثبتت فشلها بالنسبة إلى الدول العربية المشاركة في هذا الصراع المتعلق بالمياه.

واستمر الاحتلال الإسرائيلي في التوسع الجغرافي والمائي على حساب الجيران العرب، من خلال السيطرة على هضبة الجولان وجزء كبير من المياه الجوفية في الضفة الغربية ومنبع وزاني، وما إلى ذلك. واليوم، زاد تغير المناخ من تعزيز موقع إسرائيل المهم بشكل كبير في المنطقة، حيث يظل جيرانها غير مستقرين وضعافا عسكرياً كما قاد نظام الفصل العنصري في قطاع المياه الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي إلى تعزيز تفوقه في المنطقة، مستفيدًا من دعم حليفه التاريخي، الولايات المتحدة. وأصبحت هذه الهيمنة المائية المفروضة بواسطة الكيان الصهيوني تشكل جزءًا من تاريخ طويل من الاحتلال والظلم المركب، مما يجعل الوضع في المنطقة أشبه بقنبلة موقوتة.

- **الصراع على نهري دجلة والفرات**

إذا تمكن الشرق الأوسط يومًا ما من التخلص من النزاعات والتوترات، فسيكون ذلك دليلاً على صحة نظرية السلام الدائم.

يتركز صراعنا الثالث على ضفاف نهري الفرات والدجلة، التي يتنازع حولها بشكل متكرر تركيا وإيران والعراق وسوريا. وتعتبر إدارة مياه هذين النهرين جوهر هذا الصراع. وعلى الرغم من المفاوضات التي بدأت في الستينات، فإنها لم تؤدِ إلى حل، مما أدى إلى تفاقم الوضع على مر السنين.

ويعد النمو السكاني المتسارع للدول المعنية، وخاصة العراق الذي شهد زيادة سريعة في عدد سكانه من 7.29 مليون نسمة في عام 1960 إلى 43.53 مليون نسمة في عام 2021، أي زيادة بنسبة 497.2٪ في فترة تبلغ 61 عامًا فقط، أحد العوامل الحاسمة في هذا الصراع المائي، حيث أصبح من الصعب تلبية احتياجات المياه للسكان المحليين. ويزداد هذا الوضع تفاقمًا بسبب الحرارة المرتفعة التي تشهدها المنطقة والتي تؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه، بالإضافة إلى تملح المياه الجوفية، وهي المشكلة الرئيسية في المنطقة.

كل هذه الأسباب زادت من التوترات بين الدول حيث تتنازع تركيا في كثير من الأحيان مع سوريا والعراق، في حين يتعارض البلدان العربيان أيضًا فيما بينهما. وتتركز هذه الخلافات بشكل رئيسي حول السدود مثل سد طبقة (سوريا) وسد كبان (تركيا). ويواجه العراق تهديدًا لحصته من المياه بسبب زيادة عدد السدود

على النهرين، كما يثير مشروع GAP الذي تقف وراءه تركيا وملء البحيرة الاصطناعية لسد أتاتورك ردود فعل حادة من الدول المجاورة والتي تصف هذا القرار بأنه عنف مائي.

وفي سيناريو كلاسيكي للنزاع حول مورد مشترك[10]، يطالب العراق باحترام استهلاك كل دولة معنية بالنهرين، وتوزيع الموارد بشكل عادل لتحقيق إنتاجية زراعية أفضل. وتضمن سوريا بدورها استغلالاً شبه حصري للموارد المائية لنهر الفرات لصالح العراق، حيث تعتبر النهر يحدها فقط. وعلى الجانب الآخر، يتم تقسيم مياه نهر الفرات بين سوريا وتركيا حالياً، مما يتيح للبلد الأول ري تربته الزراعية بشكل كافٍ. وتدعم تركيا بشكل كبير رؤية سوريا طالما أنها لا تهدد إمداداتها المائية الخاصة، وخاصة المنشآت الهيدروكهربائية التي تعتمد على الأنهار. ومن المهم أن نلاحظ أن تركيا تحتل المرتبة الثانية في أوروبا والتاسعة عالميًا من حيث الطاقة الهيدروكهربائية في عام 2021. وبالتالي، على الرغم من الاتهامات بالسلوك الأحادي والسيطرة على موارد نهري الفرات ودجلة، تظل تركيا قوة حقيقية في مجال الطاقة الهيدروكهربائية في المنطقة.

[10] نظرية الموارد المشتركة هي نظرية تقوم على حسن إدارة الموارد الطبيعية وتسلط الضوء على ضرورة وجود آليات تنظيم وحوكمة لتجنب استنزاف الموارد أو النزاعات حول تلك الموارد.

### 2.2. النزاعات الداخلية

يعتبر الصراع بين إسبانيا وكتالونيا أحد أبرز أمثلة النزاعات الداخلية المتعلقة بالموارد المائية. وتشتهر منطقة كتالونيا بمناخها الجاف وأمطارها غير المنتظمة كما تضم سكانًا واقتصادًا نشطًا يتطلب توفير موارد مائية وفيرة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والديموغرافية.

في المقابل، تستفيد الدولة الإسبانية، التي تتبع سياسة مركزية لإدارة ومراقبة المياه، بشكل كبير من موارد نهر إبرو الذي يقع في منطقة كتالونيا وينقل المياه إلى جنوب شرق إسبانيا، مما يثير معارضة قوية من قبل الكتالونيين. لذلك، عبرت منطقة كتالونيا في عدة مناسبات رفضها للممارسات الإسبانية غير المقبولة، مع التمسك بالمزيد من الاستقلالية في إدارة مواردها المائية. وترغب السلطات الكتالونية في ضمان توفير المياه لسكانها وحماية اقتصادها من خلال توزيع عادل للمياه المستمدة من نهر إبرو.

إن هذا النزاع المائي، الذي له جذور سياسية تعود إلى النضال المستمر لشعب كتالونيا للحصول على استقلاله، زاد من تفاقم الشقوق داخل المجتمع الإسباني. وفي سياق التوتر المتزايد بين المجموعتين، زاد هذا الصراع من الشعور بالانتماء لدى

الكتالونيين وأوقد فيهم الرغبة في الحفاظ على هويتهم المتفردة. وبالإضافة إلى كونها قضية انتماء، فقد كشفت مسألة المياه عن أزمة متشعبة تعاني منها الدولة الإسبانية منذ استفتاءات استقلال كتالونيا في عامي 2014 و2017.

## 3. صراع المياه القطاعي في تونس

أما في تونس، فيأخذ الصراع المتعلق بالمياه بعدًا آخر يتمثل في التنافس على الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعتبر المياه محركًا للتنمية. ومع تأثيرات التغير المناخي الملموسة وزيادة استخدام الموارد المائية في السنوات الأخيرة، ارتفع استغلال المياه الجوفية من 92٪ في عام 2010 إلى 131٪ في عام 2016، دون أن يتم وضع أي استراتيجية لتخزين مياه الأمطار من قبل وزارة الفلاحة.

### 3.1. الفلاحة، القاتل الصامت لموارد المياه

ووفقًا للعديد من التقارير الصادرة عن وزارة الفلاحة، فقد تجاوز حجم الاستعمال من قبل القطاعات الاقتصادية 2785 مليار متر مكعب في عام 2020. ويسيطر القطاع الزراعي على حوالي 84٪ من إجمالي استهلاك المياه، مستخدمًا فقط 5.1٪ من المياه المعالجة. وتبرز هذه الإحصائيات النقص الواضح في إعادة

استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في تونس. كما يشير تقرير القطاع الوطني للمياه لعام 2020 الصادر عن وزارة الفلاحة إلى أن حجم استهلاك هذا القطاع يبلغ 2722 مليون متر مكعب.

**توزيع سحب المياه (بالمليون متر مكعب) بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عام 2020**

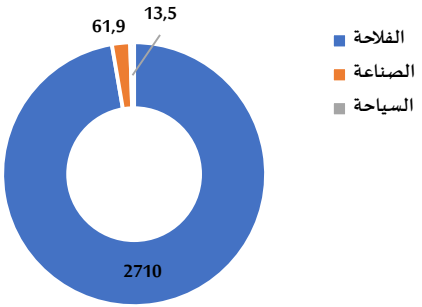


**المصدر: المؤلف بالاستناد الى أرقام التقرير السنوي للمياه (2020)**

يزيد هذا الاستغلال المكثف للمياه من التوترات بين احتياجات القطاعات الاستراتيجية والرئيسية، بما في ذلك قطاع الصناعة الذي اكتسبت احتياجاته أكثر أهمية. ويعتبر التوزيع غير المتساوي للموارد أحد العوامل الرئيسية في الصراع القطاعي حول الماء، وذلك يعود بشكل كبير إلى سوء حوكمة المياه في تونس التي تعتبر معضلة تتعلق بنقص الرؤية الاستراتيجية الفعالة لتوزيع الموارد.

## 2.3. الصناعة، الخطر الذي يحدق بالموارد المائية

- **الوطن القبلي: الناء في قبضة الصناعات الغذائية**

في منطقة الوطن القبلي، تعد وحدات إنتاج الطماطم المعلبة مثالًا يوضح الاستغلال المفرط للموارد المائية في تونس. وعلى الرغم من أن المنطقة زراعية وتعتبر ركيزة اقتصادية في تونس بفضل إنتاجها للقوارص، إلا أن المصانع تفضل مصالحها المالية الخاصة على حساب البيئة والتنمية المحلية للمنطقة. ويواجه السكان في الوطن القبلي عدة تحديات منها: إلقاء مياه الصرف الصحي والنفايات غير المعالجة في الطبيعة، وعدم الامتثال لأدنى متطلبات الحماية والصحة، وغياب دراسات التأثير على المحيط... وتؤثر جل هذه العناصر بشكل كبير على النظم البيئية المائية كما تلوث تدريجيًا مصادر المياه المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي استخراج المياه بكثافة إلى استنزاف الموارد المائية والتي تتعرض بدورها للتهديد بسبب ظاهرة الملوحة.

وقد عبّر العديد من المواطنين عن استيائهم إزاء هذا الوضع الكارثي خاصة في مدينة قربة التي تعتبر مثالاً حيًا على هذه الانتهاكات فقد تقدم سكانها بالعديد من الشكاوى ضد مصنع لإنتاج مصبرات الطماطم والفلفل في المنطقة، متهمينه بالممارسات المضرة بالبيئة وخاصة بالتلوث الهوائي والمائي. وقد أدى تدهور

جودة المياه أيضًا إلى صعوبة ممارسة الأنشطة الزراعية كما أثر على الاستخدام المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروائح الكريهة الناتجة عن تحويل الطماطم والفلفل أجبرت بعض السكان على الانتقال للعيش في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من حركات الاحتجاج التي بدأت منذ التسعينيات، إلا أن جهود المحتجين لم تؤدِ إلى نتائج تذكر، واستمر المصنع في العمل بشكل طبيعي، متجاوزًا بذلك حق سكان المنطقة في بيئة صحية، ومتجاهلًا للمعايير الوطنية والدولية في مجال احترام البيئة والممارسات الصناعية المسؤولة. ويبرز لنا هذا تنامي عدد المنشآت الصناعية المخالفة وتكريس سياسة الإفلات من العقاب.

- **الماء، ترف لا يمكن الحصول عليه في قفصة**

في الحوض المنجمي، تعتمد شركة فسفاط قفصة على كميات ضخمة من المياه للحفاظ على أنشطتها في استخراج وغسل الفسفاط، دون الأخذ بعين الاعتبار ندرة الموارد المائية ولا سيما أهمية الولوج إلى مياه الشرب. ويبلغ الاستهلاك السنوي للماء من طرف شركة فسفاط قفصة حوالي 8.9 مليون متر مكعب أي ما يعادل استهلاك 112 ألف تونسي. ويجدر التذكير بأنه في تونس

يتواصل حرمان أكثر من 300 ألف مواطن من مياه الشرب (معطيات عام 2020).

وفي ولاية قفصة، تواجه العديد من المؤسسات التربوية والصحية بالإضافة الأفراد صعوبات كبيرة في الوصول إلى الماء الصالح للشرب. ففي مدارس سقدود، يفتقر التلاميذ تمامًا إلى الماء، في حين يعيش سكان رديف على وقع انقطاعات متكررة للماء بينما تستخدم شركة فسفاط قفصة حجمًا ضخمًا من الموارد المائية التي تأتي أساسًا من المياه الجوفية. وعلى الرغم من الاحتجاجات والمطالبات من قبل المواطنين بدعم من المجتمع المدني وخاصة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الوضع لا يزال كارثيًا كما يتواصل انتهاك حق المواطنين في الماء، وفقًا للمادة 48 من دستور 2022. وأدى هذا الحرمان من الماء الصالح للشرب إلى تفاقم ظاهرة عمليات الربط العشوائي بشبكة المياه الخاصة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مما يمثل ضغطًا إضافيًا على الموارد المائية.

واللافت للنظر أن جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع اجتمعت عدة مرات في محاولة للحوار البناء والمثمر. ولكن تظل التنازلات القليلة التي قدمتها شركة فسفاط قفصة عن طريق دعم الصوناد في توزيع المياه الصالحة للشرب غير كافية ما لم

تتخذ السلطات المحلية والجهوية إجراءات ملموسة ومستدامة لمعالجة هذا الوضع المتدهور للموارد المائية[11].

إن الماء لكونه موردًا حيويًا ونادرًا وذا تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يلعب دورا جوهريا في تشكيل العلاقات الدولية. وفي الوقت الحاضر، يواجه العالم واقعًا مائيا مريرًا، وذلك بسبب تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ ونقص المياه. وقد أدى ذلك إلى نشوب صراعات بالإضافة الى نزاعات قطاعية داخلية، مما يبرز ضرورة إدارة عادلة ومتوازنة للموارد المائية.

وفي ظل التهديد المتنامي لحق الأفراد الكوني في الحصول على المياه وفقًا للهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة، أصبح من المستعجل أن تعد الدولة التونسية استراتيجية واضحة وفعالة لتحسين توفر المياه وخاصةً لوضع الاستخدام المنزلي والشرب على سقف أولويات استعمال المياه. ويتطلب هذا الأمر الرفع من نجاعة تقنيات تخزين مياه الأمطار وتحسين استخدام مياه الصرف الصحي، مع العودة إلى التقنيات التقليدية مثل "الماجل" و"الفسقية" في الزراعة، وذلك من أجل تخفيف الضغط على موارد المياه الجوفية.

[11] لمزيد التفاصيل: https://ftdes.net/ar/le-bassin-minier-ou-lon-reve-toujours-dune-goutte-deau/